

Distr.: General
29 March 2005
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥
موجهتين من حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس
مجلس الأمن بشأن بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى لبنان برئاسة السيد بيتر فيتزجيرالد.
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فيصل مقداد

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهتان من حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن

بعد الإطلاع على تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة السيد بيتر فيتزجرالد، تود حكومة الجمهورية العربية السورية إبداء الملاحظات التالية:

١ - استفاض التقرير في وصف الأوضاع السياسية والنفسية التي سادت في لبنان قبل الجريمة النكراء التي أودت بحياة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، الأمر الذي جعل استنتاجات هذا التقرير تتعد عن الموضوعية وتتعاطف بشكل أو بآخر مع وجهة نظر فريق واحد من اللبنانيين دون اهتمام يذكر بشرح وجهة نظر الفرقاء الآخرين. لقد تم توظيف انفجار ١٤ شباط/فبراير ليخدم وجهة نظر فريق لبناني كان يطمع إلى إحداث انقلاب دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية التعايش والحفاظ على السلم الأهلي وصيانة الوفاق الوطني بين اللبنانيين والتي كان الحريري نفسه مؤمنا بها.

٢ - أغفل التقرير، رغم تسييسه لمهمته، الإشارة إلى الروابط التاريخية والجغرافيا السياسية والنسيج الاجتماعي المتداخل بين الشعبين السوري واللبناني. هذه الروابط التي جعلت العلاقات بين البلدين، منذ انتزاع استقلالهما عن فرنسا في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، تتجاوز نوع العلاقات التي تربط بين أي بلدين جارين في المنطقة.

٣ - بالرغم من أنه لم يكن من المتوقع أن يتطرق التقرير إلى مساهمة سورية الإيجابية في بناء السلم الأهلي في لبنان وإنهاء الحرب الأهلية في مختلف مناطقه وبين جميع طوائفه وأحزابه، فإنه من المستغرب جدا أن يعزو التقرير التوتر السياسي الذي سبق ببضعة أشهر اغتيال الراحل رفيق الحريري إلى سورية، متجاهلا أن هذا التوتر في الساحة السياسية اللبنانية ظهر جليا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعد أن تسربت معلومات حول التحضيرات الجارية لنقل موضوع لبنان إلى مجلس الأمن من دون وجود مبررات مفهومة. وإنها حقيقة يصعب لأي مراقب أو باحث أن يدحضها، وهي أن صدور قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قد زاد في درجة التوتر وأحدث انقسامًا حادًا في لبنان ما بين فريق مؤيد للقرار وفريق آخر معارض له، وأعطى هذا القرار تفسيرات متعارضة زادت

في حدة الاختلاف بين الفرقاء اللبنانيين، الأمر الذي أحدث شللاً سياسياً واقتصادياً وعجزاً أمنياً في العاصمة اللبنانية وخارجها.

٤ - لا بد من الإشارة إلى أن الحرب الأهلية التي استمرت سنوات طويلة والتي رافقها احتلال إسرائيلي لأجزاء كبيرة من جنوب لبنان فرضت تعاوناً عسكرياً وأمنياً عميقاً بين سورية ولبنان، وتنسيقاً سياسياً في مواجهة مختلف التحديات. هذا التعاون ركز بصورة أساسية على صيانة السلم الأهلي في لبنان والمنبثق عن الوفاق الوطني الذي تشكل بعد إقرار اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الأمر الذي مكّن سورية تلقائياً من تخفيض عدد قواتها في لبنان من أربعين ألفاً على عشرة آلاف جندي مع ما ستقوم به من انسحاب كامل لهذه القوات قبل الانتخابات القادمة في لبنان.

٥ - لقد تجاهل التقرير العلاقات الودية والطويلة التي قامت بين القيادة السورية والرئيس الراحل رفيق الحريري. كما أغفل الإشارة إلى مساهمة السيد الحريري إلى جانب سورية في إنجاز اتفاق الطائف، وتمسكه بعلاقات سورية - لبنانية استراتيجية وترؤسه للحكومات اللبنانية المتعاقبة لفترة دامت خمسة عشر عاماً. وإن كان يعتذر أحياناً لعدة أشهر عن تولي رئاسة مجلس الوزراء اللبناني فذلك كان يعزى بصورة أساسية لخلافات سياسية لبنانية - لبنانية وليس لحدوث خصومة بينه وبين سورية. إن مراجعة لآخر تصريحات السيد الحريري قبل جريمة اغتياله في الرابع عشر من شباط/فبراير ٢٠٠٥ تؤكد مدى حرصه الشديد على استمرار علاقاته الشخصية والسياسية مع القيادة السورية. لقد أجرى أكثر من مكالمات هاتفية مع نائب وزير الخارجية قبل اغتياله بعدة أيام لترتيب زيارة له إلى دمشق واللقاء مع الرئيس بشار الأسد.

٦ - لذا تستغرب سورية بشدة الإشارة الواردة في التقرير حول حوار غير لائق مزعوم ذكر أنه جرى بين رئيس الجمهورية العربية السورية والرئيس الراحل الحريري. إن هذه الإشارة لا يمكن القبول بها مطلقاً لعدم صحتها ولافتقارها إلى أي دليل مادي.

٧ - وفي الختام، فإن الجمهورية العربية السورية، حفاظاً منها على مصداقية الأمم المتحدة والتقارير التي تصدر باسمها، تطلب بشكل خاص حذف الإشارة التي تتعرض لشخص السيد رئيس الجمهورية من تقرير لجنة تقصي الحقائق، ولا ترى أي مبرر لإقحامها في أي تقرير يرفع إلى مجلس الأمن. وتؤكد سورية أيضاً باعتبارها أحد الأطراف المتضررة من كارثة وخسارة الرئيس الراحل رفيق الحريري، أهمية سرعة الكشف عن مرتكبي هذه الجريمة النكراء وتحديد الأطراف المستفيدة منها، وهي تدعم موقف لبنان فيما يتخذ من أجل كشف هذه الحقيقة انطلاقاً من كوننا الأحرص على سيادة لبنان واستقلاله وازدهاره.

وزير خارجية

الجمهورية العربية السورية